

# متحدون لرفعة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية  
ل للصليب الأحمر والهلال الأحمر

3-4 ديسمبر 2026، جنيف



## الحفاظ على مبدأ الإنسانية: جهودنا الجماعية لضمان احترام القانون الدولي الإنساني

مشروع القرار

أكتوبر 2026

**AR**

CD/26/8DR  
الأصل: بالإنكليزية  
لاتخاذ قرار

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر،  
وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وجمعية الصليب الأحمر البنمي،  
والصليب الأحمر الإسباني، والصليب الأحمر السويسري

## مشروع القرار

# الحفاظ على مبدأ الإنسانية: جهودنا الجماعية لضمان احترام القانون الدولي الإنساني

إن مجلس المندوبين،

وإذ يذكّر بالقرارات السابقة الصادرة عن مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)، التي تعبر عن التزام الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) بالدعوة إلى احترام القانون الدولي الإنساني، وتحسين القدرة على مواجهة التحديات التي يفرضها عصرنا الحالي<sup>1</sup>،

وإذ يشير إلى أن تطوير القانون الدولي الإنساني وتحقيق عالميته، بوصفهما توجهاً تاريخياً طويل الأمد، أسهما في ممارسة قدر أكبر من ضبط النفس في النزاعات المسلحة، مما ساهم بدوره في تخفيف المعاناة الإنسانية، وأنه يتعين تعزيز هذا التوجه الإيجابي وضمان استدامته،

وإذ يسلّم بأن الدول وأطراف النزاعات المسلحة تتخذ، في حالات عديدة، تدابير لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وأن ذلك يساهم في تخفيف المعاناة الإنسانية،

وإذ يعرب عن هواجسه مع ذلك من أن الوضع الإنساني ازداد تدهوراً منذ انعقاد مجلس المندوبين الأخير. فالنزاعات المسلحة – التي أصبحت اليوم أكثر تعقيداً وأطول أمداً وأكثر صعوبة في الإنهاء – باتت سمة مميزة لعصرنا، بما تخلّفه من عواقب وخيمة ومدمرة على السكان في جميع أنحاء العالم، في حين لا تتمكّن الاستجابات الإنسانية من تلبية سوى جزء من الاحتياجات الناجمة عنها،

وإذ يعرب عن غضبه من أن المعاناة التي تلازم النزاعات المسلحة لا تزال تطال المدنيين خاصة وبصورة متزايدة، وأنها تتفاقم بسبب الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي الإنساني، وتآكل احترام كرامة الإنسان وحياة الناس،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء ازدياد الإساءة إلى صورة المبادئ الأساسية المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال، التي يركز عليها العمل الإنساني، في الخطاب العام، من خلال استخدام لغة مضلّة وتجرد الناس من صفتهم كبشر، مما يعرّض العاملين في المجال الإنساني لخطر أكبر، ويعيق بدوره تقديم عمل إنساني غير متحيز،

<sup>1</sup> بما في ذلك القرارات 5 و7 و8 الصادرة عن مجلس المندوبين لعام 2024 ("دعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعّمه" و"إعادة تأكيد دور الحركة الدولية بصفتها عاملاً للسلام"، و"الحروب في المدن: نداء رسمي من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر")؛ والقرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين لعام 2019 ("إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني")؛ والقرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين لعام 2024 ("إرساء ثقافة عالمية من الامتثال للقانون الدولي الإنساني")؛ والإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي الثامن والعشرين لعام 2003 ("صون كرامة الإنسان")؛ والقرار 3 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2024 ("الأسلحة والقانون الدولي الإنساني")، الذي يعرب عن قلق الحركة من التكلفة البشرية المحتملة للتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل وغيرها من القدرات العسكرية التي تتضمن الذكاء الاصطناعي؛ والقرار 2 الصادر عن المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين لعام 2024 ("حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين من التكلفة البشرية المحتملة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة")، الذي يعبر عن القلق البالغ إزاء الأثر المحتمل للأنشطة المُغرّضة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المنظمات الإنسانية، بما في ذلك عمليات اختراق البيانات ونشر المعلومات المضللة التي تستهدفها، وتعطيل عملياتها في مجال الإغاثة، وتقويض الثقة في المنظمات الإنسانية، بما فيها مكونات الحركة، وتهديد سلامة وأمن موظفيها ومبانيها وأصولها، وبالتالي تهديد إمكانات وصولها إلى المحتاجين لمساعدتهم وقدرتها على الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية؛ والقرار 8 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2009 ("احترام الرعاية الصحية وحمايتها في النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف")؛ والقرار 4 الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين لعام 2015 ("الرعاية الصحية في خطر: مواصلة حماية تقديم خدمات الرعاية الصحية معاً")، الذي يسجّل بكل تقدير التوصيات العملية التي صاغتها الحركة من أجل تعزيز تقديم رعاية صحية آمنة.

وإن يدين بوجه خاص الهجمات غير المقبولة التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم من يؤدون وظائف طبية، الذين فقد العديد منهم حياتهم أثناء تأدية واجبهم، في ظل إفلات من العقاب، ويعرب عن استيائه من هذه الهجمات التي أودت بحياة 35 شخصاً من موظفي الحركة ومتطوعيها في عام 2025 وحده،

وإن يذكّر بأن العاملين في المجال الإنساني ينقذون الأرواح ويضطلعون بعملهم من أجل هدف وحيد يتمثل في تجنب معاناة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة وتخفيفها،

وإن يعرب عن قلقه إزاء حالات التأخير والعرقلة المتكررة وغير المقبولة في حركة خدمات الطوارئ الطبية، التي قد تؤدي إلى وفيات يمكن تجنبها، وتعرض أفراد الخدمات الطبية ووسائل النقل الطبي والعاملين في المجال الإنساني لمزيد من الخطر، وتعرق سير عمل المرافق الطبية في انتهاك للشرط القاضي بأن يتلقى جميع الجرحى والمرضى الرعاية الطبية بالسرعة الممكنة،

وإن يعرب عن استيائه من هذه التوجهات، وعن اقتناعه بضرورة تجديد الإرادة السياسية لمواجهة وعكس مسارها، بما في ذلك الإفلات من العقاب الذي يسود حتى بشأن أشد انتهاكات القانون الدولي الإنساني خطورة،

وإن يشدد على أن وضع حد للإفلات من العقاب أمر أساسي لمنع تكرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وببداية بولايات الهيئات غير المتحيّزة، بما فيها المحاكم والهيئات القضائية الدولية وغيرها من الآليات، المتمثلة في دعم جهود المساءلة على الصعيدين الوطني والدولي،

وإن يعرب عن هواجسه من أن الدول تخفق بشكل متواتر في إجراء تحقيقات شاملة وسريعة وغير متحيّزة ومستقلة وشفافة وفعالة في انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك على وجه الخصوص الحوادث التي تؤثر على العاملين في المجال الإنساني، بهدف محاسبة مرتكبيها، وفي ممارسة نفوذها على أطراف النزاعات المسلحة لمنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني ووقف أنماط الانتهاكات الواضحة والمتكررة،

وإن يصرّ على أن تمتنع الدول عن تشجيع الدول الأخرى على ارتكاب انتهاكات القانون الدولي الإنساني، أو مساعدتها أو معاونتها على ذلك، وأن تعمل على تعزيز امتثال الدول الأخرى للقانون الدولي الإنساني، بما يتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال إقناع أطراف النزاعات المسلحة بوضع حد لانتهاكات القانون الدولي الإنساني،

وإن يرى أنه من الملح في سياق التحديات المعاصرة الكبرى، أن تبذل الدول ومكونات الحركة قصارى جهدها لدحض الخطابات التي تشكك في جدوى القانون الدولي الإنساني أو تقوّض روحه والغرض منه بحد ذاتهما،

وإن يذكّر بالمسؤولية الأساسية لكل دولة عن الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما فيها الالتزامات التي تنطبق في وقت السلم،

وإن يرى أنه من الضروري إعادة تأكيد التزاماتنا وجهودنا الجماعية الرامية إلى ضمان احترام القانون الدولي الإنساني، وتذكير جميع أطراف النزاعات المسلحة والدول بالتزاماتها،

1- يعتمد النداء المرفق بعنوان **الحفاظ على مبدأ الإنسانية - نداء رسمي**، ويلتزم بنشره على نطاق واسع وبصورة عاجلة،

2- يدعو مكونات الحركة، بما يتماشى مع ولاية كل مكون فيها، إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني على مستوى العالم، وذلك من خلال زيادة تعزيز مصداقية الحركة وخبرتها وصوتها الإنساني لحثّ الدول وجميع أطراف النزاعات المسلحة على الامتثال للالتزام الواقع على عاتقها باحترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه في جميع الظروف، بما يسهم في ترسيخ ثقافة عالمية من الامتثال للقانون الدولي الإنساني،

3- يدعو أيضاً مكونات الحركة إلى أن تقوم، وفقاً للمبادئ الأساسية وولاية كل مكون فيها، بتذكير الدول بالتزامها بالتحقيق في جميع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، ومقاضاة المشتبه في ارتكابهم تلك الانتهاكات، عند الاقتضاء،

4- يرحّب بالمشاورات التي عُقدت في عامي 2025 و2026 في إطار المبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني، ويعيد تأكيد دور مكونات الحركة، بما يتماشى مع ولاية كل مكون فيها، في متابعة نتائج مسارات العمل السبعة، ولا سيما دور الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) في متابعة مسار العمل 1 بشأن الممارسات الجيدة في مجال منع الانتهاكات،

5- يرحّب بالعمل الجاري الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية من أجل وضع خارطة طريق للحركة بشأن القانون الدولي

الإنساني، بهدف تعزيز جهود الحركة الرامية إلى المساعدة في إرساء ثقافة من الامتثال للقانون الدولي الإنساني، تمهيداً لاعتمادها في اجتماع مجلس المندوبين لعام 2028،

- 6- يسلّم بدور الجمعيات الوطنية بصفتها هيئات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، ولا سيما: ولايتها المتمثلة في نشر القانون الدولي الإنساني ومساعدة حكوماتها على نشره؛ والتعاون مع حكوماتها لكفالة احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال اللجان الوطنية أو الهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني؛ والتزامها القوي بالعمل الجماعي على مكافحة تجريد الناس من صفتهم كبشر، وتعزيز الحوار ونبذ العنف وترسيخ روح السلام وفق نهج شامل للمجتمع ككل،
- 7- يلتزم ببذل قصارى جهده، باستخدام جميع الأدوات المتاحة له، للحثّ على احترام العاملين في المجال الإنساني، وأفراد الخدمات الطبية والمرافق ووسائل النقل الطبية، وحمايتهم، واحترام الشارات المميزة التي تيسر التعرف على أفراد الخدمات الطبية والمرافق ووسائل النقل الطبية، والتي لا غنى عنها لتمكين مكونات الحركة من أداء مهمتها الإنسانية بفعالية،
- 8- يشجّع مكونات الحركة على بذل جهود الدعوة والتأثير، وفقاً لولاية كل منها، بطريقة تعاونية وتكاملية، بما في ذلك في الاجتماعات الدستورية مثل المؤتمر الدولي، وعلى استعراض الجهود المبذولة، ولا سيما تلك المتعلقة بنشر النداء، في اجتماع مجلس المندوبين لعام 2028،
- 9- يحثّ مكونات الحركة على ألا تدّخر أيّ جهد في هذا الشأن.

## المرفق

### الحفاظ على مبدأ الإنسانية – نداء رسمي

- 1- نحن، الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (191 جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)، نطلق هذا النداء لتجنب ضرر لا يمكن تداركه في المستقبل.
  - 2- بعد مرور أكثر من 75 عاماً على اعتماد اتفاقيات جنيف لعام 1949، نشعر بالصدمة من فداحة المعاناة الإنسانية التي نشهدها في شتى أنحاء العالم، والتي يفاقمها بلوغ عدد النزاعات المسلحة مستوى قياسيً وعدم احترام القانون الدولي الإنساني. فقانون النزاعات المسلحة، والمبادئ والقواعد التي يقوم عليها، لا غنى عنها لتخفيف المعاناة، والحفاظ على الحيّز اللازم للعمل الإنساني، والمساهمة في تهيئة آفاق تحقيق السلام المستدام. وتجسد هذه المجموعة من القوانين معنى حماية إنسانيتنا المشتركة في أحلك الأوقات، ويجب عدم التخلي عنها أبداً.
  - 3- لدينا في الحركة ككل فهم متعمق ومباشر للتكلفة البشرية الناجمة عن عدم احترام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما بالنسبة إلى المدنيين. ونشعر بالجزع من أن المدنيين لا يزالون يدفعون الثمن الباهظ للنزاعات المسلحة، إذ بلغت أعداد الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين مستويات من أعلى المستويات منذ عقود.
  - 4- الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، مثل الهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك البنية التحتية المدنية، وتهدف العاملين في المجال الإنساني، يوجّه رسالة خطيرة مفادها أن هذا السلوك مقبول، مما يسهم في زيادة تآكل احترام القانون الدولي الإنساني.
  - 5- في عام 2025 وحده، فقد 387 شخصاً من المتطوعين والموظفين العاملين في المجال الإنساني حياتهم، ومن بينهم 35 شخصاً من موظفي الحركة ومتطوعيها. وكان هذا العام أشدّ الأعوام فتكاً على الإطلاق. ولا تمثل هذه المسألة خسارة غير مقبولة ومأساوية في الأرواح فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى حرمان السكان من الوصول إلى المساعدات المنقذة للحياة التي تقدمها الجهات الفاعلة الإنسانية أو تدعمها.
  - 6- هذه الهجمات غير المقبولة هي مظاهر تعكس عالمياً يرفض الاعتراف الأساسي بإنسانيتنا المشتركة، بما يترتب على ذلك من آثار خطيرة.
  - 7- نعرب عن استيائنا من هذه التوجهات وعن اقتناعنا بضرورة تجديد الإرادة السياسية لمواجهة وعكس مسارها، بما في ذلك الإفلات من العقاب الذي يسود حتى بشأن أشد انتهاكات القانون الدولي الإنساني خطورة. ولا تقتصر المسألة على تحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات، بل تمثل أيضاً مساهمة مهمة في منع وقوع انتهاكات في المستقبل وفي تهيئة آفاق تحقيق السلام. وقد شجّع ارتكاب الانتهاكات المتكررة والإفلات من العقاب على انتشار خطاب يشكك في جدوى القانون الدولي الإنساني وفعاليته؛ بيد أنه لا يزال الإطار المتفق عليه عالمياً لتخفيف المعاناة الإنسانية في النزاعات المسلحة.
  - 8- يشكّل احترام القانون الدولي الإنساني – بما في ذلك احترام الشارات المميّزة – واجباً يقع على عاتق أطراف النزاعات المسلحة وعنصراً أساسياً لتوفير الحيّز الإنساني اللازم للحركة من أجل الوفاء بمهمتها الإنسانية المنقذة للحياة.
  - 9- أصدرت الدول عدداً كبيراً من القرارات والبيانات والتعهدات المهمة في السنوات الأخيرة، التي أعادت فيها تأكيد التزامها بالقانون الدولي الإنساني. وعليها أن تتخذ إجراءات فعلية تثبت أنها ليست مجرد كلمات جوفاء، وأن تفي بالتزاماتها القانونية.
  - 10- في ظل غياب جهود ملموسة ومجدية لضمان احترام القانون الدولي الإنساني، نخشى تآكل القيم الإنسانية التي تتمثل مهمة الحركة في الدفاع عنها، وتعرض احترام الكرامة الإنسانية للأجيال القادمة للخطر.
  - 11- بصفتنا أكبر شبكة إنسانية في العالم، نوّمن إيماناً راسخاً بأن المسار الخطير الراهن ليس حتمياً ولا يتعدّد عكس اتجاهه. وندعو بأشد العبارات إلى حماية الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والحد من المعاناة التي تسببها الحروب كل يوم. وعلى وجه الخصوص:
- أ) نشيد بالعمل الذي أنجز لتنفيذ القانون الدولي الإنساني، وبالأثر الإيجابي للامتنال له في حماية السكان أثناء النزاعات المسلحة.

(ب) نشدد على أن تمثل جميع الدول لالتزامها باحترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه في جميع الظروف، بما في ذلك من خلال ممارسة نفوذها لدى جميع الجهات الفاعلة المعنية لضمان إرساء ثقافة عالمية من الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

(ج) نشدد على أن تمثل جميع أطراف النزاعات لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك احترام العاملين في المجال الإنساني وحمايتهم، بمن فيهم أولئك الذين يؤدون وظائف طبية، وكذلك الشارات المميزة.

(د) نحث الدول، حيثما كان مناسباً، على تعزيز امتثال المجموعات المسلحة من غير الدول للقانون الدولي الإنساني.

(هـ) نحث جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساءلة والمسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

(و) نناشد على وجه السرعة الدول وأطراف النزاعات بأن تعزز سبل الحوار وبناء الثقة وتلجأ إليها من أجل ضمان صون كرامة الإنسان وفتح آفاق المصالحة، بما يضع أساساً أقوى لتحقيق سلام مستدام.

(ز) نحث الدول على تجديد التزامها السياسي بالقانون الدولي الإنساني على أعلى المستويات، بما في ذلك من خلال المبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني.

(ح) تقف الحركة بكامل مكوناتها على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها من أجل إنسانيتنا المشتركة. ووفقاً لمهمتنا، سنستمر في دعم الدول وجميع أطراف النزاعات المسلحة في ضمان احترام القانون الدولي الإنساني، وحماية جميع الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة ومساعدتهم في جميع أنحاء العالم.

وإننا لعلنا لعلنا راسخ بأن هذا المسار الخطير يمكن عكس اتجاهه، وبأن الدول والشعوب كافة قادرة، حتى في أحلك الأوقات، على أن تختار تجديد التزامها المشترك بمبدأ الإنسانية.